S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/261
31 March 1997

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، أود أن أشير إلى التصريحات التي أدلت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة مادلين أولبرايت في جامعة جون تاون يوم ١٩٩٧/٣/٢٦ بشأن العراق. لقد تضمنت تلك التصريحات مغالطات وتشويها للحقائق واستخفافا بنصوص قرارات مجلس الأمن رأينا من المناسب إطلاع السادة أعضاء مجلس الأمن عليها:

١ - تقول السيد أولبرايت "لا نتفق مع تلك الأمم التي تقول بأنه إذا امتثل العراق لالتزاماته الخاصة بأسلحة التدمير الشامل فإن العقوبات يجب أن ترفع".

إن هذا القول مناقض لنص الفقرة (٢٢) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والتي تقول "بعد أن يوافق المجلس على أن العراق أنجز جميع الإجراءات المتوخاة في الفقرات ٨ إلى ١٣، أن تصبح حينئذ مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) غير ذات مفعول أو أثر".

لقد أفصحت السيدة أولبرايت في تصريحها هذا عن الخطة الأمريكية الخفية التي تهدف إلى استغلال آليات الفصل السابع من الميثاق لتصفية الحسابات مع العراق. والسيدة أولبرايت لا تكتفي بذلك، بل تذهب بعيدا في تفسير قرارات المجلس ودرجة امتثال العراق لها، فهي تقول إن المطلوب أن تثبت حكومة العراق "نواياها السلمية" ثم تردف قائلة بأن نوايا حكومة العراق "لن تكون سلمية مطلقا".

إننا نترك لذكاء السادة أعضاء المجلس تقدير جدية المنطق في استنتاجات السيدة أولبرايت.

٢ - أعلنت السيدة أولبرايت بصراحة أن بلادها "ستستمر في إنشاء معارضة عراقية منسجمة ومتحدة" وقالت: "إن الأطراف الكردية تعمل معنا لتقليل خلافاتها والبحث عن أرضية مشتركة". وأسهبت السيدة أولبرايت في الحديث عن شكل نظام الحكم الجديد الذي تريده في العراق.

010497 010497 97-08386

9708386

إن هذا الموقف يتناقض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الخاصة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ويتناقض مع قرارات مجلس الأمن نفسها والتي أكدت "التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي".

٣ - قالت السيدة أولبرايت: "لم تكن لدينا مطلقا خلافات مع شعب العراق، وعقوبات الأمم المتحدة لا تمنع توريد الغذاء والدواء".

إن تقارير الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية الإنسانية تتناقض مع هذا القول، فالعقوبات أدت إلى وفاة حوالي مليون مواطن عراقي وتتسبب في معاناة هائلة للمواطنين العراقيين. أما ادعاء السيدة أولبرايت بأن ليس لديها مطلقا خلافات مع شعب العراق، فإننا نود تذكيرها بمقابلة لها في شبكة التلفزيون CBS ضمن برنامج 60 Minutes (٦٠ دقيقة) في أيار/مايو ١٩٩٦ عندما سألها الصحفي: "هل تستحق العقوبات أن يكون ثمنها موت أكثر من نصف مليون طفل عراقي؟" فأجابت السيدة أولبرايت بلغة واثقة: "نعم تستحق الثمن".

٤ - ذكرت السيدة أولبرايت أن "اتفاق النفط مقابل الغذاء قيد العمل وهو مصمم لتخفيف معاناة المدنيين في أنحاء العراق".

أولا، هذا الكلام هو اعتراف بمعاناة المدنيين العراقيين بسبب العقوبات، والذي سبق وأن نفته السيدة أولبرايت. وثانيا، وللأسف فإن هذا النظام لا يعمل وفق ما خطط له. فمن مجموع ٣٥٩ عقدا للغذاء والدواء قدمت إلى لجنة العقوبات لغاية ١٩٩٧/٣/٢١ هناك ٦٢ عقدا فقط تم إقرارها و ٢٠ عقدا علقت. والدولة التي علقت هذه العقود هي الولايات المتحدة، هذا إضافة إلى قيام الولايات المتحدة بتأخير الكثير من إجراءات لجنة العقوبات مما أدى إلى أن تمر نصف مدة الاتفاق دون وصول أي غذاء أو دواء إلى العراق.

٥ - بررت السيدة أولبرايت انتشار القوات الأمريكية في المنطقة بأنها "تحسبا من المزيد من الحسابات الخاطئة من جانب العراق"، وواضح أن الحجة الأمريكية هذه متهافتة. إن سبب نشر القوات الأمريكية هو للهيمنة على المنطقة ومواردها وسلب إرادة شعوبها. والطريف أن السيدة أولبرايت وقعت في مغالطة عندما قالت بعد ذلك: "إن تهديد العراق العسكري لجيرانه قد تضاءل بصورة كبيرة".

٦ - لقد جاءت دعوة السيدة أولبرايت لتحذير مجلس الأمن من المخاطر التي يشكلها العراق على الأمن في المنطقة في الوقت الذي استخدمت فيه الولايات المتحدة الفيتو مرتين خلال أقل من أسبوعين لمنع مجلس الأمن من القيام بواجباته في الحفاظ على السلم والأمن في هذه المنطقة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وذلك عند نظر المجلس في قيام اسرائيل بإنشاء المزيد من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، وأيضا في الوقت الذي شرح فيه الرئيس الأمريكي يوم ١٩٩٧/٣/١٠ أسباب تصويتهم بالفيتو على مشروع

القرار الذي يدعو اسرائيل للتوقف عن بناء مستوطنة في القدس العربية بقوله: "لدينا موقف ثابت بأننا لا يمكن أبدا أن نحقق السلام من خلال قرارات مجلس الأمن".

وهذا يكشف من جديد ازدواجية المعايير لدى السياسة الخارجية الأمريكية ووضعها مصالح الولايات المتحدة واسرائيل فوق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

٧ - إن الشيء الوحيد الذي لم تستطع السيدة أولبرايت إنكاره هو التقدم الذي أحرزته اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ القسم (جيم) من القرار ٦٨٧ والذي وصفته "بالتقدم المذهل أحيانا".

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم